

نحو رئيسة للعدل مسرى المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٠

قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب لسنة ١٩٦٠)
ويقرأ مع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٣ - أ - يجوز لاي شخص غير اردني ان يمتلك اموالا غير منقولة في المملكة الاردنية الهاشمية
شرط ان يقتصر تملكه :

١ - في الاراضي الواقعة ضمن مناطق البلديات او في مناطق التنظيم او احواض
البلد على القدر الكافي لسكناه وادارة اعماله لا الاتجار .

٢ - في الاراضي الزراعية على الاراضي التي كان يتصرف فيها او انتقلت حقوق
التصرف فيها اليه قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - في الاراضي التي تقع ضمن منطقة مشروع قناة الغور الشرقية على المساحة التي
يخيزها قانون قناة الغور الشرقية اذا كان مقيما من القديم في تلك المنطقة .

٤ - ان يتعهد بان يكون خاضعا للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يقرر مجلس الوزراء الموافقة على الامور المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على
تنسيب مدير الاراضي والمساحة او سلطة قناة الغور الشرقية كل بحسب اختصاصه .

١٩٦٠/٢/٢

أحسين بن طلال

رئيس الوزراء
هزاع المجالي

وزير الخارجية
موسى ناصر

وزير المالية
هاشم الجيوسي

وزير العدلية
انور النشاشيبي